بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

بلاغ حول
التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2023

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الاثنين 23 محرم 1446هـ، الموافق ل29 يوليوز 2024م، بالقصر الملكي بتطوان، السيد عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب، الذي رفع إلى جلالته التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2023.

وفي معرض كلمته بين يدي جلالة الملك، قال السيد الجواهري إنه رغم سياق دولي صعب وتوالي سنوات الجفاف وكذا الزلزال العنيف الذي ضرب منطقة الحوز، عرف الاقتصاد الوطني سنة 2023 تحسنا ملحوظا حيث سجل نسبة نمو بلغت 3,4%. وبالموازاة مع ذلك، وبعد أن وصل إلى ذروته في شهر فبراير حيث استقر في 10,1%، تراجع التضخم بشكل تدريجي ليكمل السنة بمتوسط 6,1% مقابل 6,6% في 2022. وأوضح أن هذا التطور يعزى، بالإضافة إلى تدني الضغوط الخارجية، إلى التدابير المتخذة من قِبل الحكومة وكذا إلى تشديد بنك المغرب للسياسة النقدية موازاة مع مواصلته تلبية كافة طلبات البنوك من السيولة.

وعلى العكس، أكد السيد الوالي أن الوضعية في سوق الشغل ظلت صعبة في 2023، مع فقدان ما يقارب 157 ألف منصب، ما يعكس انخفاضات هامة في القطاع الفلاحي، بينما سجلت باقي القطاعات تحسنا نسبيا لم يكن كافيا لتعويض هذه الخسارات.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية، أشار السيد الجواهري إلى تواصل جهود تعزيز الميزانية حيث انخفض العجز إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، بفضل الأداء الجيد للمداخيل الجبائية والعائدات الهامة لآليات التمويل المبتكرة، علاوة على الموارد التي تمت تعبئتها من خلال "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال" الذي أُحدث بتعليمات سامية من صاحب الجلالة.

وعلى صعيد الحسابات الخارجية، قال السيد الوالي، تراجع العجز الجاري إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بفضل استمرار دينامية صناعة السيارات وتدفق مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وتحسنت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب إلى 359,4 مليار درهم، أي ما يعادل قرابة 5 أشهر ونصف من الواردات.

وأبرز أنه رغم الإكراهات وتوالي الصدمات، واصل المغرب، معززا باستقراره السياسي والاجتماعي، برنامج إصلاحاته وأوراشه الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، بل وسع من نطاقها. وقد مكنه هذا التوجه، إلى جانب مصداقيته كشريك

موثوق، من الحصول على تقييمات إيجابية من المؤسسات الدولية ومن الولوج بسهولة أكبر إلى الأسواق المالية وإلى أدوات التمويل والائتمان، بالإضافة إلى استضافته في أكتوبر الماضي للاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويرى والي بنك المغرب أن التحدي اليوم يبقى الحفاظ على هذا الزخم وتوطيد المكتسبات والسهر على استدامتها وأنه لأجل ذلك، يتعين على بلدنا تدبير وإنجاح عدد من التحولات الكبرى التي بادر بها صاحب الجلالة.

وهكذا، ولكي يساهم الحوار الاجتماعي بشكل أكبر في انتقال المغرب نحو دولة اجتماعية، يرى أنه سيكون أكثر حكمة وإنصافا أن يعتمد على مقاربة تأخذ بالاعتبار، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل، العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق. كما ذكر السيد الوالي بأهمية استكمال إصلاح أنظمة التقاعد، في حين أن توازنات هذه الأنظمة تظل هشة.

ولإنجاح الانتقال نحو اقتصاد أخضر ومستدام، ينبغي حسب والي بنك المغرب، بالإضافة إلى الحلول الاستعجالية الضرورية، تسريع تنفيذ سياسات التأقلم مع التغير المناخي ومحاربته وكذا ضمان المزيد من الفعالية والتجانس بينها، مما من شأنه تعزيز مكانة بلدنا كأحد الرواد في هذا المجال.

وعلى مستوى الانتقال الرقمي، صرح السيد الجواهري أنه عشية إطلاق استراتيجية جديدة، يبقى تحقيق هذا الورش مشروطا بتقوية البنية التحتية الأساسية، خاصة العمومية، وتحسين جودة التعليم والنهوض بالثقافة الرقمية وكذا توفير بيئة مُحفزة لبروز منظومة رقمية متكاملة. وفي هذا الإطار وفي المجال المالي بالتحديد، أفاد السيد الوالي أن بنك المغرب يعتزم بالتعاون مع الأطراف المعنية إحداث صندوق خاص بالتكنولوجيات المالية الحديثة سيوفر دعما ماليا لحاملي المشاريع بالإضافة إلى مواكبتهم في تنزيلها.

وأشار أن نجاح هذه الانتقالات الكبرى مرهون بتوفر موارد هامة لا يمكن للدولة وحدها تعبئتها بشكل مستدام، مما قد يستدعي مشاركة القطاع الخاص والشركاء الأجانب.

واختتم كلمته قائلا إن المغرب يواصل بكل عزم مسيرته التنموية وانتقاله إلى مصاف الدول الصاعدة وأن تحقيق هذا الانتقال يبقى رهينا باستمرار السياسة العمومية في التركيز على أساسيات التنمية. ويتعلق الأمر بالأخص بتطوير الرأسمال البشري وتعزيز الحكامة وتحسين مناخ الأعمال بالموازاة مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وتعبئة كافة القوى الحية في البلاد بروح من الجدية والمسؤولية، مع إعطاء الأولوية القصوى للمصلحة الوطنية، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك في خطاب العرش للسنة الماضية.